

مداخل لحكامه البعد اللغوي للهوية المغربية

عبد اللطيف المودني
الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم

تنتم مقارنة قضايا اللغة في علاقتها بأسئلة: الهوية – الثقافة والمعرفة – التنمية، ضمن سيرورة تطور المجتمعات بخاصيتها الإشكالية دائمة الراهنية، تفتح أفقا علميا للمساءلة والبحث، وانشغالا متجددا للنقاش العمومي، الذي يقتضي تنظيمه وعقلنته في احترام تام لتعدديه وديمقراطيته، بلورة أجوبة هادئة ورصينة عن الكثير من الانتظارات المرتبطة بانشغال مسائل باستمرار وبدرجات متفاوتة مختلف مكونات الأمة المغربية، والكثير من بلدان المعمور.

كما أن من شأن نتائج مقارنة هذا الموضوع من زوايا نظر متعددة وتخصصات متنوعة أن تشكل دعما علميا للنقاش الخصب الجاري بالمغرب، من أجل الأعمال الديمقراطية والسليم للدستور، ولاسيما ما يهم أسئلة الهوية واللغة والثقافة والقيم وقضاياها.

تتوخى هذه المساهمة المشاركة في هذا الورش المجتمعي والفكري الخصب، بموضوع تحت عنوان: "مداخل لحكامه البعد اللغوي للهوية المغربية". من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف تأتي اللغة إلى الهوية، وما العلاقة بينهما ؟
- ما تجليات هذه العلاقة وأبعادها في المجتمع المغربي ؟
- وفق أية آليات يتأتى تدبير هذه العلاقة بمختلف مستوياتها ؟

وهي أسئلة أساسية لأنها تأتي في سياق مجتمعي يشهد دينامية سياسية واجتماعية وثقافية غير مسبوقه، ولأنها تثير إشكاليات تقع في صميم الانشغالات المتقاسمة للمغاربة، ثم لأنها أسئلة تحيل إلى الأساس المرجعي لعيشهم المشترك ولحقوقهم اللغوية والثقافية الراسخة في عمق هويتهم المتعددة وعلى امتداد تاريخهم الحضاري العريق.

لذلك، فإن مقارباتها، بقدر ما تستدعي أعمال الديمقراطية التشاركية، وإذكاء نقاش عقلائي يسهم فيه الجميع، ينبني على المنطق والحجة وعلى الالتزام الفكري والعملية بالحق المشروع في الاختلاف؛ بقدر ما تتطلب هذه المقاربة استحضار الخصوصيات الوطنية والاستناد إلى الخبرة والانفتاح على المبادئ الكونية.

ستنتظم الإجابة عن هذه الأسئلة وفق ثلاثة مداخل:

- مدخل أول يقارب العلاقة بين اللغة والهوية وأبعادها؛
- مدخل ثان، يقترح بعض الفرضيات لمقاربة الطابع الإشكالي للعلاقة بين اللغة والهوية في السياق المغربي؛
- مدخل ثالث، يتناول بعض آليات حكمة البعد اللغوي للهوية بالمغرب، وتصريفها في الأسواق اللغوية، مع وقفة على المدرسة بوصفها مثالا مؤسستيا حيويا واستراتيجيا لذلك التدبير.

المدخل الأول، في علاقة الهوية باللغة وأبعادها

يبدو مفهوم الهوية متشعبا يحيل إلى أبعاد متعددة، كما ذهب إلى ذلك عدد من المفكرين، منهم (2008) Christian Lagarde، الذي اعتبر أن الهوية عادة ما ترتبط بمفهوم "اللغة" و"الأمة". في محاولة للإحاطة بهذا المفهوم، يمكن أن نعرض لبعض أبعاده، ولاسيما منها:

- *البعد المنطقي*: الذي أسس له أرسطو بوضعه ل"قانون الهوية"، حيث اعتبر أن أبسط الأحكام هو الحكم بأن "الشيء هو نفسه". وهو أساس التفكير المنطقي؛
- *البعد الأنثروبولوجي*: الذي يرى حسب Claude Lévi-Strauss أن الهوية عبارة عن بؤرة افتراضية تشكل، بالضرورة مرجعيتنا من أجل تفسير عدد من الأشياء، دون أن يكون لها وجود حقيقي. فهي مجموع الموصفات الثقافية الخاصة بجماعة إثنية (اللغة، الدين، الفنون...)، التي تمنح لهذه الجماعة شخصيتها، وإحساس أفرادها بالانتماء إليها.
- *البعد السياسي والحقوقى*: حيث يميز Christian Lagarde مثلا، بين ثلاثة أشكال من "الأمة" Nation: "الأمة السياسية" القائمة على إرادة تقاسم المصير؛ "الأمة الثقافية" المستندة إلى العرق Ethnie وإلى لغة وثقافة محددتين، ومن ثم إلى جذور مشتركة، وهي غالبا ما تكون مدعوة للقيام بدور المسوغ للأمة السياسية؛ ثم "الأمة القانونية"، باعتبارها "النتاما لأفراد مرتبطين بالدولة عبر القانون".

ومن زاوية نظر حقوقية، فمع فكرة وحدة الأمة تهيمن الإيديولوجيا اللغوية لبلد ما، حيث يجبر المواطن ليس فقط على استعمال اللغة الرسمية، بل على عدم استعمال أية لغة غيرها. ضمن هذا المنظور، تُحتزل الحقوق اللغوية في اللغة الرسمية، التي تكرر وحدة الهوية، وتمارس الاحتكار في الأسواق اللسانية: السوق السياسية، والإدارية، والتعليمية، والوظيفة العمومية، وسوق الشغل، والاقتصاد، والثقافة.

هذا الوضع الهيمني بدأ يتراجع ليس فقط تحت ضغط المطالب، بل أيضا تحت تأثير المنطق الديمقراطي، الذي اتسع ليشمل إلى جانب الديمقراطية التمثيلية، الديمقراطية

التشاركية والديمقراطية المباشرة الرقمية *Démocratie liquide*؛ مما أفسح المجال بالتدرج لتراجع التقديس اللغوي الأحادي لفائدة التعدد اللغوي.

نتيجة هذا التحول، برزت قاعدة آخذة في الانتشار، مفادها أن حرية تبادل الأفكار والآراء تعد واحدة من أهم وأثمن حقوق الإنسان؛ فكل مواطن بإمكانه الكلام والكتابة بحرية في نطاق ما ينص عليه الدستور أو القانون.

هكذا، فالتجليات البارزة لتأمين الحقوق اللغوية تتمثل أساسا، بعد الاعتراف الدستوري والحماية القانونية، في ضمان حرية الاستعمال اللغوي والاعتراف به في الأسواق اللسانية المفتوحة لهذا الاستعمال، مع وجوب مراعاة الحركات أو الإيماءات الإشارية للأشخاص ذوي الإعاقات والاحتياجات الخاصة.

علاوة على ذلك، فالدفاع عن فكرة أن حرية التواصل والتعبير تفيد الحق في التواصل باللغة والكلمات والإشارات التي يختارها الفرد وبالطريقة التي يريدها، يعد جزء من الإقرار الدستوري بالحقوق اللغوية. كما أن من واجب الدولة ضمان تعليم يتيح لكل فرد التمتع الفعلي بهذا الحق اللغوي، الذي يشكل جزء ثابتا من الحق في التعبير، بوصفه واحدا من بين أثمن حقوق الإنسان.

● *البعد السوسولوجي*: الذي يفيد مع بيير بورديو على سبيل المثال، بأن الهوية بمثابة بناء اجتماعي، يمر عبر اعتراف الآخرين بها، ويتحدد بعدد من الفاعلين الذين يضعون شروط الانتماء إلى المجموعة.

كثيرا ما يتم اتهام اللغة بتأجيج "العنف الهوياتي". والحقيقة أن هناك تباعدا جوهريا بين "النسب"، و"العرق"، و"الثقافة"؛ تباعد يتقاطع مع "الفطري" و"المكتسب".

غير أنه، وداخل نفس المجال الرحب الذي تشكله الثقافة، تكشف اللغة، بحكم طبيعتها أداة للتواصل، عن كونها أقل نقلا للعنف مقارنة بما تحمله الإيديولوجيا السياسية من بذور للعنف الهوياتي. مع ذلك، فاللغة، عبر العلاقة الحميمة التي نسجتها عبر الأزمنة مع السلطة، ليست دائما في منأى عن الأدلجة *Idéologisation*.

● *البعد اللغوي والثقافي للهوية*: تعد هذه العلاقة تفاعلية، ذلك أن المعرفة ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة؛ فالأفكار لا توجد بشكل مستقل عن اللغة، واللغة هي الأداة التي تصنع من أفكار المجتمع واقعا. فثقافة كل أمة تكمن في لغتها، وهوية كل أمة هي نتاج المعاني التي يشيدها أفرادها عبر اللغة.

إن محورية اللغة في منظومة الثقافة والمعرفة الإنسانية، هي نتيجة لتعاظم الدور الذي تلعبه اللغة في جميع العناصر الفرعية المكونة لمنظومة الثقافة ضمن مجتمع المعرفة، والتي تشمل الفكر، والإبداع، والتربية، والإعلام، والتراث، ونظام القيم، والمعتقدات وغيرها.

في ارتباط بذلك، لا يوجد نظام أوثق صلة من منهج اللغة بفروع المعرفة على اختلاف أنواعها؛ فاللغة ترتبط بالعلوم الطبيعية والإنسانية على حد سواء. ومجتمع المعرفة هو مجتمع

التعلم مدى الحياة، لا يقتصر فيه التعلم على البشر دون سواهم؛ ذلك أنه يمتد ليشمل الآلات والنظم والمؤسسات. وقدرة كل الكائنات على التعلم تمر عبر اللغة، سواء أكانت لغة طبيعية إنسانية، أم لغة برمجية صناعية. ويحتاج مجتمع المعرفة توأصلا أوسع نطاقا وأكثر تنوعا خاصة ما يتعلق بالتواصل الإنساني عن بعد أو الحوار بين الإنسان والآلة.

في ثنايا العلاقة المتشعبة للغة بقضايا الهوية وبأسئلة المعرفة والثقافة، تتبلور الخاصية الإشكالية لهذه العلاقة.

المدخل الثاني، فرضيات للمقاربة

يقترح المدخل الثاني سبع فرضيات لمقاربة الطابع الإشكالي المميز للبعد اللغوي للهوية، ولأسيما في السياق المغربي:

الفرضية الأولى، تنطلق من تأكيد الارتباط العضوي بين الهوية واللغة والثقافة؛ ذلك أن اللغة هي مفتاح الانتقال من الطبيعة إلى الثقافة، وهي التي تمد المجتمع بإحدى مقومات هويته. كما أن الهوية اللغوية عادة ما تمثل التجلي الملموس للهوية الثقافية والمصدر المؤسس للحقوق اللغوية والثقافية.

هذا الارتباط العضوي، اتسم تلازمه في المجتمع المغربي، بالتعايش المبكر للتعدد اللغوي والتنوع الثقافي؛ تعدد تم تبنيه من قبل الدولة والمجتمع بشكل ضمني منذ أمد بعيد، وتحول إلى حركة مطلبية ضاغطة في فترة الحماية وبعد الاستقلال، وعرف في العقدين الأخيرين إقرارا رسميا به، سواء على مستوى الخطاب أو القانون منذ سنة 1994 (الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب سنة 1994، الميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 1999، الخطاب الملكي بأجدير والظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في أكتوبر 2001) أو في ما بعد دستور 2011، أو على مستوى التصريف التدريجي في السياسات العمومية، خصوصا التعليم والإعلام منذ سنة 2003.

الفرضية الثانية، مؤداها أن البعد اللغوي للهوية يجلي، بشكل من الأشكال الخيار اللغوي لبلد ما، إما في اتجاه الأحادية اللغوية أو التعدد اللغوي، كما هو الشأن في الحالة الثانية بالنسبة للمغرب. في هذه الحالة يتمثل الرهان في تدبير هذا التعدد سواء عبر علاقته بالهوية أو من خلال تصريفه الوظيفي، وتحديد أدواره في تحقيق الأهداف التنموية أو إعاقتها.

الفرضية الثالثة، مُضَمَّنْها أن مقارنة إشكالية علاقة اللغة بالهوية تحيل، على الأقل، إلى مقاربتين متقابلتين، إذا ما تم النظر إليهما في حد ذاتهما وعلى نحو منفصل:

- مقارنة تعتبر أن الهوية خاصة اللغة ووظيفتها الأساسية، وتذهب إلى ضرورة استعادة البعد الهوياتي للغة، ومنحه الأولوية، وذلك من منطلق أن كل مقارنة خارج هذا البعد تبقى سطحية، وتُفقد اللغة جوهرها وماهيتها الأساس؛
- في مقابل مقارنة تؤكد أن المحدد الرئيس للغة يكمن في أبعادها التواصلية والمعرفية والوظيفية؛ باعتبار أن كل لغة هي حاملة لفكر معين ولمعرفة ما، إن لم تكن تستمد مسوغ وجودها من وظيفتها.

لذلك، فكلما اتجه التفكير والنقاش العمومي حول قضايا الهوية واللغة في منحنى معرفي أو أكاديمي أو بيداغوجي، كلما وقع تحرير هذا التفكير والنقاش نسبياً، وبإرادة ووعي، من الضغط الإيديولوجي والصراع السياسي، لحساب مقارنة تدرج مسألتي اللغة والهوية ضمن منظور معرفي وثقافي على المستوى النظري، وفي إطار رؤية وظيفية براغماتية على المستوى العملي.

في ثنايا هذا النقاب، توجد علاقة اللغة بالهوية بين ضوابط العلم ومسالك السياسة، ومن ثم أمام مسارات القراءة السياسية والإيديولوجية الساخنة في مواجهة قراءة باردة تحاول التخفيف من حدة الصراع السياسي، الذي يحف كل نقاش حول الخيارات اللغوية في علاقتها بأسئلة الهوية، في اتجاه تفكير علمي هادئ، يركز على البعدين المعرفي والوظيفي للغة، دون إقصاء بعدها الهوياتي.

الفرضية الرابعة، تتجلى في كون الخيارات اللغوية والثقافية المرتبطة بمكونات الهوية، رغم ما قد توحى به من ثبات واستقرار، تظل مدعوة بحسب الانتقالات والظفرات التي تمر بها المجتمعات، إلى التكيف مع تطور التاريخ، وأسئلة المجتمع، ومستجدات العصر ومتطلباته. لذلك، فمن خاصيات سؤال الهوية اتسامه بالدينامية؛ فهو لا يتوقف، يعرف فترات زجر ومدّ، يُبرز حضوراً أقوى كلما كان المجتمع أمام منعطف جديد، يفتح على إعادة ترتيب المواقع، ومن ثم، تبحث كل فئة عن موقعها في السلطة بما تحمله من رأسمال رمزي هوياتي لغوي وثقافي.

الفرضية الخامسة، تتمثل في اتساع الديناميات التي يعيشها المغرب اليوم لتشمل قضايا اللغة والهوية. هذه القضايا التي تشكل إحدى المصادر المحركة لتلك الديناميات، تذكيتها أيضاً أسئلة الإصلاح السياسي والديمقراطي والحقوقى الشامل، ومشاكل التعليم والمعرفة والصحة والنشغيل والحماية الاجتماعية والثقافة...

الفرضية السادسة، قوامها ممارسة اللغة، في امتدادها السوسيو سياسي، لدورين متقابلين بحكم حضورها في الهوية: فهي إحدى أسس التماسك؛ كما يمكن أن تكون إحدى بؤر التوتر. لكن تأثير اللغة لا ينحصر في الهوية فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى التأثير في المعرفة، والثقافة وغيرها من مجالات حياة الأمة؛ أي في التصريف والتداول الذي تشهدهما في الأسواق اللغوية.

الفرضية السابعة، تتمثل في ارتباط الحسم المجتمعي لقضايا الهوية في علاقتها باللغة، ارتباطا وثيقا، بتوافر تعاقد متقاسم؛ حيث يبرز الرهان على الدستور، في حالة المغرب، وفي حالة كثير من بلدان العالم، الذي يشكل أساسا فعليا وموثوقا لهذا التعاقد؛ تعاقد يضمن الحقوق اللغوية والثقافية، ويعني الهوية بالتأكيد على تعدد روافدها، ويُفسح المجال للتدابير القانونية والمؤسسية الكفيلة بتصريف الخيارات اللغوية في الأسواق والمجالات الأساسية لاستعمالها وتداولها.

غير أن نجاح هذا التعاقد يتوقف على استناده إلى مقاربة تشاركية لكل قضايا الهوية واللغة، تُفضي إلى التملك الجماعي للخيارات التي تم تقاسم رسمها. في مقابل ذلك، فمن شأن غياب تعاقد، ولاسيما عبر الآلية القانونية، لتأمين خيارات الأمة وتحصين تفعيلها، أن يجعل تلك الخيارات هشة وقابلة للانهايار في أية لحظة، بل من شأن ذلك أن يجعلها مصدر صراع وعاملا لزعزعة الاستقرار.

ضمن هذا المنظور، تجدر الإشارة إلى أن الدستور المغربي نص على إحداث آليات تعاقدية للتدبير الديمقراطي التشاركي للقضايا الإستراتيجية للأمة والمجتمع، وعلى رأسها المجالس العليا والهيئات الأخرى للحكمة، بوصفها فضاءات للرأي المتعدد ولبناء تعاقدات قوامها النقاش الرصين، والاجتهاد الجماعي، والحلول المتقاسمة.

المدخل الثالث، يتناول بعض آليات حكمة البعد اللغوي للهوية بالمغرب، وتصريفها في الأسواق اللغوية، مع وقفة على المدرسة بوصفها مثالا مؤسستيا حيويا واستراتيجيا لذلك التدبير

من المعلوم أن من خاصيات المشهد اللغوي بالمغرب أنه يتسم بالتعدد والتنوع والغني، ويتشكل، من جهة، من اللغات الوطنية: العربية الفصحى؛ الأمازيغية بتعبيراتها الجهوية واللهجية: (تمازيغت، تشلحيت، تريفيت، تازناسنيت)؛ والدارجات المتفرعة عن العربية بما في ذلك الحسانية، ومن جهة أخرى، من اللغات الأجنبية: الفرنسية والإسبانية والإنجليزية على الخصوص.

من سمات هذا المشهد كذلك، أنه مهيكّل على أساس أن غير لغات الولادة والنشأة – أي العربية الفصحى والفرنسية- تحتل مكانة متميزة داخل هرم الاستعمال اللغوي. في حين نجد أن اللغات الأصلية للفرد أي العربية الدارجة والأمازيغية، لم تحظ بنفس الاهتمام. أما الإسبانية، فتظل محدودة التداول والاستعمال، في حين أن الإنجليزية أضحت مكانتها وأهميتها تتسع بالتدريج، إلى جانب لغات أجنبية أخرى.

هكذا، تتحدد مصادر وأسس الاستقرار النسبي الملاحظ في التعاطي مع مسألة اللغة والهوية بالمغرب، في ذلك النوع من التعاقد الاجتماعي الضمني على قبول التعدد اللغوي، الذي وإن كان يعرف أحيانا بعض التوتر، فإنه لا يصل إلى مستوى القطيعة؛ وهو ما يفتح أفقا لاستشراف حكمة جيدة للبعد اللغوي للهوية المغربية.

ضمن هذه السيرورة، عزز المغرب حكامته لمكونات المشهد اللغوي عبر آليات، أهمها:

- **الآلية التشريعية والسياسية:** عبر أحكام الدستور، التي تمثل تعاقدا جديدا بين الدولة والمجتمع، والتي من المنتظر أن تتعزز بنصوص تشريعية أخرى، من شأن تحضيرها وإعدادها بنفس المنهجية التي تم على أساسها إقرار الدستور، أن تحقق المزيد من الأمن اللغوي؛
- **الآلية المؤسساتية:** ولاسيما من خلال التحضير لإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الذي يوكل له الدستور مهمة حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية، كما يجعل منه الإطار المؤسساتي الذي يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات.
- **آليات تعلم اللغات واستعمالها وتداولها:** وتمثلها على الخصوص المدرسة بمختلف مكوناتها، والإدارة والاقتصاد والمالية والمؤسسات الثقافية والفنية ووسائل الإعلام...
- **الآلية التأطيرية:** وتتمثل في مختلف المؤسسات التمثيلية والتأطيرية من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وهيئات المجتمع المدني، مع الأخذ بعين الاعتبار ما نص عليه الدستور من تعزيز لمكانتها وأدوارها في علاقتها بكل من الدولة والمجتمع؛
- **الآلية المجالية:** التي يتخذ معها البعد اللغوي للهوية تصريفا ترابيا ينتقل به من المنظور المركزي إلى المقاربة اللامركزية، من خلال ارتباط أسئلة اللغة والهوية والثقافة بالخصوصيات الجهوية والمحلية.

بمقاربة مقتضبة لدور المدرسة في تدبير أسئلة الهوية واللغة، وفي سياق المساءلة القوية التي توجد المنظومة التربوية الوطنية موضوعا لها اليوم من طرف الجميع، فإن الحكامة البيداغوجية للبعد اللغوي للهوية المغربية وتجديد تعلم اللغات وتدریس المعرفة بواسطتها، يعدّ من الأوراش المركزية التي تستدعي اليوم تحقيق تحول جوهري، ضمن دينامية مراجعة شاملة للنسق التربوي والتكويني؛ تحوّل:

1. يكون مرتكزه بلورة تعاقد وطني حول مقومات الهوية الوطنية بأبعادها اللغوية والثقافية والقيمية، على أساس الاستناد إلى أحكام الدستور في هذا الشأن، وذلك بغية تصريفها على مستوى التنشئة الاجتماعية، والتربية، وتكوين الأجيال الصاعدة؛
2. يكون هدفه إعداد مخطط وطني تربوي متكامل لتدریس اللغات الوطنية والأجنبية وتعلمها، بهدف تمكين المتعلمين من إتقانها؛
3. يستند في منطقاته إلى الخيار اللغوي الذي رسمه الدستور، بوصفه يمثل إطارا مرجعيا لتكوين مواطن متشبع بهويته متعددة الروافد اللغوية والثقافية، كما يشكل مستندا للسياسية التربوية اللغوية؛
4. يركز على ما يندرج في صميم مهام المدرسة من حيث الجوانب المرتبطة بالتحكم في الكفايات اللغوية، ولاسيما المقومات الوظيفية البيداغوجية والتكوينية والتقويمية، في مقابل الجوانب الأخرى التي تتجاوز حدود مسؤوليتها؛

5. يعمل بمبدأ التعدد والانفتاح اللغوي، على نحو تدريجي في مختلف المستويات والأسلاك الدراسية للمنظومة التربوية الوطنية، في انسجام مع تنوع المشهد الثقافي واللغوي المغربي، وفي مواكبة لمتطلبات العصر، مع الاستحضار الدائم لتكوين مواطن بهوية مغربية وبمواصفات كونية؛
6. يرسخ مبدأ السلم اللغوي القائم على علاقات التفاعل والتلاقح والتكامل بين اللغات وعلى استعمالها الوظيفي، ضمن مقاربة بعرض بيداغوجي متنوع، وفي إطار مدرسة متعددة الأساليب؛
7. يستحضر اللغات الأم في السنتين الأوليتين من التمدرس، بوصفها جسر الانتقال السلس إلى اللغة المدرسية، وسبيل تقليص الهوة اللغوية بين الوسط الأسري والبيئة المدرسية، ومن ثم ضمان اندماج دراسي ناجح.
8. يجعل التمكن من اللغة العربية، موضوع مجهود نوعي مكثف من حيث التطوير والملاءمة والإغناء المصطلحي واللسني، وتحديث طرائق ومضامين التدريس وتطوير أدوات قياس مستويات التحكم في هذه اللغة.
9. يبحث في الشروط التنظيمية والبيداغوجية والتكوينية لتقعيد تدريس اللغة الأمازيغية وثقافتها في المنظومة التربوية، وفق المقتضيات التي سيتم تشريعها في القانون التنظيمي المنصوص عليه في الدستور، والذي سيحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
10. يروم تقوية تدريس اللغات الأجنبية وتعلمها: الفرنسية؛ الإنجليزية؛ الإسبانية؛ لغات الاقتصاديات الصاعدة، بوصف هذه اللغات أداة للانفتاح على الآخر، ووسيلة لمسيرة المستجدات العالمية في ظل احتداد المنافسة على تملك المعرفة وإنتاجها، وكذا نشر التسامح والمساواة بين الثقافات والشعوب.
11. يستهدف تنويع لغات التدريس، إلى جانب اللغة العربية، كمدخل لتكافؤ الفرص بين المتعلمين في التمكن من اللغات، وتوفير فرص مضاعفة للتعاطي مع اللغات مع العمل ببيداغوجيا التناوب اللغوي والإغماس اللغوي، ضمانا لأوفر حظوظ النجاح الأكاديمي والإندماج المهني أمامهم.
12. يستند إلى أطر مرجعية للكفايات اللغوية حسب اللغات، وحسب الأسلاك التعليمية والتكوينية، بما في ذلك اختبارات قياس مستويات التمكن اللغوي في نهاية كل سلك دراسي.

في الختام، يمكن تأكيد أن تضافر عدة أسباب أهمها: التطور الديموغرافي والجغرافي والتاريخي، وحركية الخريطة السياسية والاجتماعية والمدنية وللتفاعلات المعتملة داخلها، في ارتباط بالمسارات المتنوعة للديناميات التي تشهدها الأنساق الترابية والسكانية المحلية والجهوية، وتجاذب فئات المجتمع بين النزوع نحو إثبات الذات بمختلف صيغها ومستوياتها، وبين جاذبية التفتح والمثاقفة، في إطار أسئلة الخصوصية والكونية؛ كل ذلك جعل المغرب تدريجيا يتعامل، بشكل مبكر، مع وضع هوياتي ولغوي وثقافي أهم سماته تنوع الروافد وتعدد المكونات والتعبيرات.

وهو وضع شرعت ملامحه تتشكل في الوعي وفي النقاش العمومي، منذ تسعينيات القرن الماضي، لتتحول إلى خيار تعاقدي للبلاد مع دستور 2011؛ تعاقداً ينبغي أن يمكّن، عبر توسيعه ليشمل مختلف ميادين تصريفه العملي والوظيفي في مناحي الحياة العامة الوطنية، من تحصين الخيار الهوياتي واللغوي من كل نقاش يقحمه في ثنائية الشر والخير، أو في تقابل النزعة المتمركزة حول الذات مع الانفتاح على الغير دون إقصاء أو منطوق أحادي، وذلك على أساس إدراج ذلك التعاقد ضمن دينامية تطور تاريخي، يحيب عن أسئلة عصر، وعن انتظارات أمة، وأن يستبق الملاءمات والإغناءات الضرورية في استشراف دائم للمستقبل.

لائحة ببليوغرافية

دستور المملكة، 2011.

الميثاق الوطني للتربية والتكوين، اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين 1999.

اللجنة المديرية لتقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025: الأبعاد الثقافية، الفنية والروحية. الرباط، 2006.

عبد الكبير الخطيبي، *النقد المزروع*. بيروت، دار العودة، 1980.

عبد القادر بن عسلة، اللغة وعملية التواصل. <http://www.aklaam.net>

AREZKI Abdenour. L'identité linguistique : une construction sociale et/ou un processus de construction socio-discursive ?. Synergies Algérie, 2008, n° 2, pp. 191-198.

BOUBAKOUR Samira. L'enseignement des langues-cultures: dimensions et perspectives. Synergies, Algérie, 2010, n° 9, pp. 13-26.

CHARAUDEAU Patrick. Langue, discours et identité culturelle. Études de linguistique appliquée, 2001/3, n° 123-124, pp. 341-348.

GRANDGUILLAUME Gilbert. Langue, Identité et culture nationale au Maghreb. Peuples méditerranéens, oct-dec 1979, N°9, p.3-28.

LAGARDE Christian. Identité, langue et nation. Perpignan, Editions Trabucaire, 2008, 207 p.

LAMIZET, B. Politique et identité. Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 2002.

LAPIERRE Jean-William. Le pouvoir politique et les langues. Paris, Presses universitaires de France, 1988.

LEPAGE Robert Brock, TABOURET-KELLER Andrée. Acts of Identity: a creole based study of language and ethnicity. Cambridge, Cambridge University Press, 1985.

LÉVI-STRAUSS Claude, L'Identité. Séminaire interdisciplinaire dirigé par Claude Lévi-Strauss, professeur au Collège de France, 1974-1975. Paris, Grasset, 1977, 348 p.

TSOKALIDOU Roula, GATSI Giota. Questions de langue et d'identité: le cas d'Amin Maalouf, Synergies Sud-Est européen, 2009, n° 2, pp. 195-202.